

## الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام احمد بن حنبل

يرجع به على من غره من المرأة أو الولي .  
قوله يرجع به على من غره من المرأة أو الولي .  
هذا المذهب وعليه جماهير الأصحاب .  
قال في الخلاصة و الرعايتين و الفروع : ويرجع على الغار على الأصح قال المصنف في المغني :  
والصحيح أن المذهب رواية واحدة .  
قال الشارح : هذا المذهب .  
قال الزركشي : هذا المشهور والمختار من الروايتين .  
وجزم به الخرقى وصاحب الوجيز و المنور وغيرهم .  
وقدمه في المحرر و النظم و الحاوي الصغير وغيرهم .  
وعنه : لا يرجع اختاره أبو بكر في الخلاف وهو قول علي رضي الله عنه وقد روى عن الإمام أحمد .  
الرواية هذه عن رج أنه : C  
قال في رواية ابن الحكم : كنت أذهب إلى قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه ثم هبته فملت إلى قول عمر رضي الله عنه .  
وأطلقهما في الهداية و المذهب و المستوعب .  
فائدة : قوله ويرجع بذلك على من غره من المرأة والولي .  
وكذلك الوكيل : وهذا المذهب .  
فعلى هذا : أيهم انفرد بالتغريب ضمن .  
فلو أنكر الولي عدم علمه بذلك ولا بينة : قبل قوله مع يمينه وهو المذهب اختاراه المصنف والشارح و ابن رزين وغيرهم .  
قال في الرعايتين و الحاوي الصغير : فإن أنكر العار علمه به - ومثله يجمله وحلف - :  
برئ .  
واستثنى من ذلك إذا كان العيب جنونا .  
وقيل : القول قول الزوج إلا في عيوب الفرج .  
وقيل : إن كان الولي مما يخفى عليه أمرها كأبعد العصبات : فقالول قوله .  
وإلا فقالول قول الزوج .  
اختاره القاضي و ابن عقيل إلا أنه فصل بين عيوب الفرج وغيرها .  
فسوى بين الأولياء كلهم في عيوب الفرج بخلاف غيرها وأطلقهن الزركشي .

وقال فى الفروع : ويقبل قول قول الولى فى عدم علمه بالعب فإن كان ممن له رؤيتها فوجهان .

وأما والوكيل - إذا أنكر العلم بذلك - : فينبغى أن يكون القول قوله مع يمينه بلا خلاف .  
وأما المرأة : فإنها تضمن إذا غرته لكن يشترط لتضمينها : أن تكون عاقلة قال ابن عقيل  
وشرط مع ذلك أبو عبد الله ابن تيمية بلوغها .

فعلى هذا : حكمها - إذا ادعت عدم العلم بعب نفسها واحتمل ذلك - حكم الولى على ما

تقدم قال الزركشى